

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، نسيم نصراوي ، د. عرار خريس

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٢٩٥

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .
المميز ضده :

- بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٧٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٤ القاضي بما يلي :
- ١- عملاً بالمادة ١٧٧ أصول جزائية إدانة المتهم
أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات بدلالة المادة ١٥٥ عقوبات وحبسه مدة شهرين والرسوم وتغريمه عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الشبرية المضبوطة .
 - ٢- عملاً بالمادة (١٧٧) إدانته بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه أسبوع واحد والرسوم .
 - ٣- عملاً بالمادة ٢٣٤ أصول جزائية تعديل وصف جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات إلى جناية القتل القصد المقرون بسورة الغضب خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٩٧ و ٩٨ عقوبات وحبسه مدة ستة أشهر والرسوم .
 - ٤- وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات بتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحبس ستة أشهر والرسوم وبما أنه أمضى هذه المحكومية موقوفاً يفرج عنه ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر .

وتتلخص أسباب التمييز بالسببين التاليين :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة بما فيها إقراراف المميز ضده يثبت أنه أقدم على ارتكاب جريمته بعد تصور ذهني وتصميم وتحضير أداة الجريمة مسبقاً .

٢- وبالتناوب وإذا ما رأت المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده فكان عليها أن تعدلها إلى جناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات دون اقترانها بسورة الغضب إذ أن شروط المادة ٩٨ عقوبات غير متوافرة .

لهذين السببين يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم
الى تلك المحكمة من أجل محاكمته على الجرائم
التالية:

- ١- جنـايـة القـتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ من قانون العقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيـازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .
- ٣- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .

ولدى المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٢/٩٤٢ وبعد استكمال اجراءات التقاضي وبتاريخ ١٦/١/٢٠٠٢ خلصت الى أن الوقائع الثابتة بهذه القضية تتلخص بأن المغدورة هي شقيقة المتهم وان المغدورة كانت متزوجة وطلقت من زوجها بعد الدخول . وبشهر رمضان من عام ٢٠٠١ تغيبت عن بيت والدها إلا أنه تم إعادتها للمنزل وبتاريخ ٦/٥/٢٠٠٢ وحوالي الثامنة والنصف صباحاً توجه كل من وابنته والمغدورة وزوجته الى وكالة الغوث بصويلح من أجل ختم بعض الأوراق وعند عودته الى السيارة وجد ابنته قد غادرت السيارة وقام بالبحث عنها إلا أنه لم يجدها وحيث لم تعد ابنته الى بيته وحوالي الساعة الحادية عشر والنصف توجه الى مركز أمن البقعة وقام بالإبلاغ عن تغيب ابنته .

وبتاريخ ٨/٥/٢٠٠٢ تم العثور على المغدوره بمعرفة الشاهد : واحضارها للمنزل وعند حضور المتهم الى منزل والده لزيارة والدته المريضة

مساءً وكان متناولاً المشروبات الكحولية ويحمل شبرية فشاهد شقيقته التي كانت تقف على شباك المنزل فذهب اليها وسألها عن سبب خروجها ومكان تواجدها أثناء تغييبها عن المنزل . قامت المغدوره برفع صوتها على المتهم وقالت له (ما لك دخل في) (وبدي تعرض بدي اشرمط ما الك عندي) عندها غضب المتهم غضباً شديداً وثار حفيظته وبدون وعي منه قام بإخراج الشبرية التي يحملها وطعن بها شقيقته عدة طعنات حيث أرهاها قتيلة وتم إخبار الشرطة التي حضرت وألقت القبض على المتهم وبحوزته الشبرية وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واسقط والد المغدورة حقه الشخصي عن المتهم وابدى عدم الرغبة بمجازاته . وقد وجدت محكمة الجنايات الكبرى أن أفعال المتهم قد استجمعت كافة أركان وعناصر جنحة القتل العمد المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين ٣٢٨ و ٨٩ من قانون العقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة كما وجدت أن المتهم قد اعترف بحمله للشبرية وأنه كان بحالة سكر وأن أفعاله هذه تشكل كافة أركان وعناصر جنحة حمل وحياسة أداة حادة و جنحة السكر المقرون بالشغب . وقررت إدانته عن جرم حمل وحياسة أداة حادة ومعاقبته بالحبس مدة شهرين والغرامة عشرة دنانير ومصادرة الأداة الحادة . كما قررت إدانته عن جرم السكر المقرون بالشغب وحبسه مدة أسبوع .

كما نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قررت تعديل وصف تهمة جناية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات الى جنحة القتل العمد المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين ٣٢٨ و ٩٨ من قانون العقوبات وقررت عملاً بالمادة ١/٩٧ من نفس القانون حبسه مدة سنة واحدة وتضمينه الرسوم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي قررت اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الحبس مدة ستة أشهر والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد وهي الحبس مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى المدة موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار العقوبة منفذة بحقه والافراج عنه ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً.

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب بنهايتها نقض القرار المميز .

وبعد نظر محكمة التمييز للطعن اصدرت بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ القرار رقم ١٧٠/٢٠٠٣ والذي قررت بموجبة نقض الحكم المميز كون الحكم المميز مشوب بالتناقض وفساد الاستدلال لعدم صحة النتيجة التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى ذلك انه لا يمكن جمع فكرة القتل العمد وفكرة القتل بسورة الغضب الشديد للتناقض فيما بينهما.

بعد اعادة الاوراق الى محكمة الجنايات الكبرى وبعد اتباعها لقرار النقض اصدرت بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ القرار رقم ٤٤٦/٢٠٠٣ والذي قضى بما يلي:

- ١- عملاً باحكام المادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة اداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٥ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والغرامة عشرة دنانير ومصادرة الاداة الحادة.
- ٢- عملاً بالمادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات والحكم عليه بالحبس مدة اسبوع.
- ٣- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً باحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات الحكم على المجرم زياد بالاعدام شنقاً حتى الموت.

وحيث اسقط اهل المغدوره حقهم الشخصي عنه مما تعتبره المحكمة من الاسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة وعملاً باحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنين محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة.

لم يرتض المحكوم عليه وطعن فيه تمييزاً للاسباب الواردة في لائحة التمييز.

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية كون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طالب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً.

وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ أصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠٠٣/٧٢٦ والذي جاء فيه :

وعن السبب الثالث من اسباب التمييز والذي يطعن فيه المميز بالحكم المميز للتناقض الوارد في الحكم.

ورداً على هذا السبب، ومن رجوع محكمتنا الى القرار المميز نجد ان محكمة الجنايات الكبرى وبعد ان سردت وقائع الدعوى وبحثت في التطبيقات القانونية التي تحكم تلك الوقائع توصلت الى ما يلي وفقاً لما ورد في القرار.

((بتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت اليه المحكمة، تجد المحكمة ان ما اقدم عليه المتهم من افعال تمثلت بقيامة بطعن شقيقته المغدورة بواسطة الشبرية التي يحملها معه باستمرار بعد تغييبها وأرداها قتيله كما تجد ان نية المتهم قد انصرفت الى قتل المغدوره وازهاق روحها حيث استعمل سلاح خطر وقاتل واصاب مكان خطر في الجسم بالاضافة الى عدد الطعنات وان نية المتهم كانت مبيته لانه كان غاضباً من افعال المغدوره حيث اقدم على قتلها في اول فرصه اتاحت له لمقابلتها، افعاله تلك تجد فيها محكمتنا انها تشكل سائر عناصر واران جناية القتل العمد خلافاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات...))

وحيث توصلت محكمتنا الى ان افعال المتهم قد شكلت سائر عناصر واران جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات، فإن دفع وكيل المتهم من ان افعال موكله كانت تحت سورة الغضب الشديد وبالتالي يشكل له عذراً قانونياً مخففاً وفقاً لاحكام المادة (٩٨) عقوبات غير متوافر بحقه لعدم امكانية التوفيق والجمع بين فكرة القتل العمد وفكرة القتل المقترن بسورة الغضب ذلك ان القتل العمد يستلزم تفكيراً هادئاً متروياً وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادى حتى يستقر ويستلزم تصميماً مسبقاً على ارتكاب فعل القتل وهذا ما توصلت اليه محكمتنا بينما سورة الغضب تعنى ان الفاعل يكون مضطرباً والنفس هائجة ومهتاجه بطبيعتها فلا تعرف الى التفكير الهادى سبيلاً وهذا غير متوافر بافعال المتهم زياد)).

من استعراض ما اثبتته محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المميز، تجد محكمتنا ما يلي:

١- ان محكمة الجنايات الكبرى وفي بداية استعراضها للتطبيقات القانونية توصلت الى ان نية المتهم لقتل المغدوره كانت مبيته لانه كان غاضباً من افعال المغدوره.

٢- ان المغدوره تغيبت عن منزل اهلها بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٦ وتم اعادتها بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٨.

٣- ان المتهم وخلال اليومين المذكورين كان يبحث عن شقيقته ويحمل شبريه.

بعد هذه الوقائع التي اشارت فيها الى حالة الغضب التي كان عليها المتهم والى الفترة الزمنية وهي يومين فقط التي كان يبحث فيها المتهم عن شقيقته وهو يحمل الشبريه،

نجد ان محكمة الجنايات الكبرى توصلت الى توافر كافة عناصر واركان جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات بالفعل الذي اقدم عليه المتهم بعد قناعتها بان ما اقدم عليه كان بعد تفكير هادىء ومتروٍ وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادىء الذي استقر عليه.

ان محكمتنا تجد على ضوء ما اسلفنا ان ذات الخطأ الذي وقعت به محكمة الجنايات الكبرى في قرارها السابق المنقوض وهو عدم امكانية الجمع بين فكرة القتل العمد الذي يستوجب توافر ثلاث حالات وهي:

- ١- وقوع عمل غير محق.
- ٢- ان يكون هذا العمل على جانب من الخطورة اتاه المجنى عليه.
- ٣- ان يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل وان تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب.

قد وقعت فيه ايضاً في قرارها المطعون فيه تمييزاً، فكيف توصلت الى ان المتهم اقدم على فعل القتل بعد تفكير هادىء ومتروٍ وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادىء، بالرغم من انها توصلت الى ان المتهم كان غاضباً من افعال المغدورة وانه كان يبحث عنها خلال فترة غيابها البالغة يومين فقط ويحمل الشبريه معه؟؟

وعليه فإن محكمتنا تجد ان هذا السبب يرد على الحكم المميز كونه مشوباً بالتناقض وفساد الاستدلال مما يتوجب نقضه .

بناء على ما تقدم ودون حاجه للرد على بقية اسباب التمييز على ضوء النتيجة التي توصلنا اليها في ردنا على هذا السبب، نقرر بالاكثريه نقض الحكم المميز واعادة الاوراق لمصدرها لاجراء المقتضى القانوني، اما كون الحكم مميزاً بحكم القانون سناً لاحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد استوعبه ردنا على أسباب التمييز) .

بعد أن أعيدت الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى اتبعت النقض وأصدرت قرارها رقم ٢٠٠٣/٧٥٨/٤ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٤ قضى بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات إلى جناية القتل القصد المقرونة بسورة الغضب خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٩٧ و ٩٨ عقوبات وحبسه مدة ستة أشهر والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح الحبس مدة ستة أشهر والرسوم وبما انه أمضاها موقوفاً نقرر الإفراج عنه ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً لداعٍ آخر .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة فيه ، كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في ختامها نقض الحكم المميز .

وفي الموضوع / وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الثاني : وحاصله النعي على الحكم المميز خطأه باعتبار المتهم في حالة سورة غضب شديد واستعمال العذر المخفف بحقه .

وفي ذلك نجد أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أنه يشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات توافر الأمور التالية :

- ١- وقوع عمل غير محق من المجني عليه
- ٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة أتاه المجني عليه .
- ٣- أن يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب.

وحيث ثبت لمحكمة الجنايات الكبرى أن المجني عليها بعد طلاقها من زوجها تغيبت عن منزل أهلها قبل الحادث بيومين أو ثلاثة دون إذن والدها ودون مراعاة العادات والتقاليد الإجتماعية سيما وهي من بيئة بدوية ووالدها شيخ عشيرته ، ولدى عودتها إلى منزل ذويها وبنفس اليوم حضر شقيقها المتهم واستفسر منها عن سبب تغيبها ومكان وجودها تلك الفترة فبادرته بعبارات استفزازية ماسة بشرفه بقولها له (أنا بدي أتعرض بدي أشرمط) الأمر الذي فقد معه المتهم السيطرة على نفسه وغضب غضباً شديداً نتيجة الأعمال غير المحقة والتي كانت على جانب من الخطورة أتتها المغدورة مما أفقده أعصابه فأقدم على قتلها وهو في سورة غضب شديد بالمفهوم المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

وحيث أن الحكم المميز إنتهى إلى هذه النتيجة فيكون واقعاً في محله من هذه الجهة وهذا السبب لا يرد عليه مما يتعين رده .

وعن السبب الأول : وحاصله النعي على الحكم المميز خطأً بالنتيجة التي توصل إليها باعتبار أن المتهم أقدم على جريمته عن سبق إصرار وتصميم .

وفي ذلك نجد أن محكمتنا وبقرارها السابق كانت قد توصلت إلى عدم توافر عنصري سبق الإصرار والتصميم وهما الفترة الزمنية والحالة النفسية للمتهم بإقدامه على القتل وهو هادئ البال وبعد تفكير مسبق ، كما توصلت إلى أنه لا يتصور عقلاً ومنطقاً إقتران العذر المخفف وهو سورة الغضب بحالة القتل عن سبق الإصرار وفق التفصيل الذي أشرنا إليه ولا حاجة للتكرار وعليه يكون ما ورد بهذا السبب لا يستند إلى أساس من الواقع والقانون ويتعين رده .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة القضية لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/١٢/١٥م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق

ل/م